

فيما تعترم أوساط شعبية في البصرة الاعتصام

خبراء وبرلمانيون يحذرون من تداعيات محتملة لإنشاء ميناء "مبارك" على الاقتصاد العراقي

□ بغداد - البصرة / متابعة المدى الاقتصادي



فيما تعترم أوساط شعبية في محافظة البصرة تنظيم حملات اعتصام متواصلة، حذر خبراء وبرلمانيون من تداعيات محتملة جراء إعلان الجانب الكويتي عن إنشاء ميناء مبارك على الحدود الإقليمية المائية مع العراق، في وقت أعلنت عن تحرك حكومي رفيع المستوى للقاء الكويتيين والباحث معهم حول تداعيات هذا الموضوع في ظل الأطر الدبلوماسية بين البلدين.

وكشف رئيس اللجان الشعبية في محافظة البصرة عن استعداد اللجان في جميع مناطق المحافظة لتنظيم اعتصام يشارك فيه أكثر من ألف مواطن بصري يوم الأربعاء المقبل أمام ميناء أم قصر وذلك للضغط على الحكومة الاتحادية لتكثيف جهودها لمنع دولة الكويت من بناء ميناء المبارك.

وقال رئيس اللجان عبد لازم الطائي لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) : إن بناء ميناء المبارك من قبل السلطات الكويتية سيهدد اقتصاد العراق ملاحيا وبالتالي سيتأثر الاقتصاد العراقي بصورة عامة لذا فإن الاعتصام ابسط ما يمكن أن تقدمه اللجان الشعبية.

وأضاف أن اللجان الشعبية المكونة من موظفي عدد من الموانئ الحكومية ومن ضمنها إدارة الموانئ العراقية تستعد الآن لتنفيذ هذا الاعتصام الذي سيشارك فيه أكثر من ألف مواطن بصري يوم الأربعاء المقبل أمام ميناء أم قصر التجاري.

وشكل العراق لجنة طوارئ وزارية لزيارة الكويت لإنهاء مشكلة الميناء المحاذي للممر المائي العراقي في المنطقة الكويتية وقد قررت الإسبوع الماضي توسيع ميناء مبارك الكبير بالقرب من ميناء خور عبد الله في البصرة جنوب العراق. وأشار القرار مخاوف العراق من تأخير المشروع على الممر المائي الخاص به، وسارع إلى تشكيل لجنة طوارئ وزارية لزيارة الكويت من أجل التباحث حول الموضوع.

وكان السفير الكويتي في العراق علي المؤمن قد قال لـ(أكانبوز) إن الكويت والعراق سيعجزان التنسيق والتعاون بشأن ميناء خور عبد الله وتنظيم الملاحة من دون أن تسبب مشاكل اقتصادية لأي منهما. وأضاف أن ميناء مبارك له علاقة له بالمياه

باتجاه العراق". وكان العراق أعلن عن عزمه بناء ميناء الفاو الكبير منذ عام ٢٠٠٥، حيث وضع حجر الأساس له في نيسان عام ٢٠١٠، قبل عام من إعلان الكويت ببناء ميناء مبارك، إلا أنه لم يسرع في عملية التنفيذ حتى الآن.

في غضون ذلك كشفت وزارة الخارجية عن اجتماع مرتقب للجنة المشتركة بين العراق والكويت لمناقشة تداعيات ميناء مبارك المعروف بمشروع بوبيان، ومناقشة مدى تأثيره في الاقتصاد العراقي.

وقال وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية لبيد عباوي في تصريحات صحفية: إن الوزارة لم تتخذ أي موقف حيال ما أثير بشأن ميناء مبارك الذي تقيمه الكويت في الخليج العربي، وما قد يسببه المشروع من أضرار بالاقتصاد العراقي، مشيراً أن ملف الميناء سيتم بحثه من خلال اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء برئاسة وزير الخارجية هوشيار زبيري، وعضوية عدد من الوزراء المعنيين.

وأكد عباوي أن اللجنة التي شكلتها الحكومة لم تجتمع حتى الآن، لكن اللجنة المشتركة بين البلدين ستبدأ اجتماعاتها الشهر المقبل للبحث في القضية.

وعلى صعيد ذي صلة دعت لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية الحكومة إلى الإسراع في إنشاء ميناء الفاو الكبير واستخدام الطرق الدبلوماسية لإيقاف إنشاء الكويت ميناء مبارك على الحدود العراقية.

وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار عبد الحسين عيطان لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء): ليجن لدينا إصرار على إكمال مشاريعنا، وأن تعمل بشكل جدي في تحقيقها داعياً الحكومة إلى الإسراع في إنشاء ميناء الفاو الكبير واستخدام شتى الطرق الدبلوماسية لإيقاف إنشاء الكويت ميناءها على الحدود العراقية.

من جهته قال عضو لجنة الزراعة والميناء البرلمانية شعلان عبد الجبار: إن موضوع ميناء الفاو يخص السراي العام والتسعب العراقي كافة ولا يخص اللجان البرلمانية فقط، متمنياً أن لا تتأخر هذه القضية حساسية بين الشيعين العراقي والكويتي وأن لا تكون عائقاً بين البلدين وأن لا تسبب أضراراً للعراق في الجانب الاقتصادي.

العنية بمعالجة القضايا الخلافية بضمنها عزم الكويت بناء هذا الميناء. وكان النائب عن كتلة الأحرار ملان المازني قد كشف لـ(أكانبوز) عن اعتراض غالبية أعضاء مجلس النواب العراقي على قرار السلطات الكويتية ببناء ميناء مبارك الكبير.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي هلال الطعان أن العراق وبسبب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٨٢٣ لعام ١٩٩٣ فقد بموجب مساحات واسعة من مياهه الإقليمية وانكشفت حدوده البحرية لصالح الكويت بمساحة تصل إلى ٥٧ كيلوا متراً.

وأكدت وزارة النقل في آذار الماضي أن هناك ضغوطاً إقليمية تعيق إنجاز ميناء الفاو الكبير كونه سيؤثر على مصالحها الاقتصادية. ويسعى العراق إلى بناء منظومة نقل متكاملة تربطه مع الدول الإقليمية عبر

وشكل العراق لجنة طوارئ وزارية لزيارة الكويت لإنهاء مشكلة الميناء المحاذي للممر المائي العراقي في الخليج العربي. وقررت السلطات الكويتية مؤخراً بناء ميناء مبارك الكبير بالقرب من ميناء خور عبد الله في البصرة جنوب العراق.

ومن شأن اعتراض العراق على بناء الميناء الكويتي إعادة التوتر بين الجانبين، بعد أن تحسنت العلاقات نسبيًا خلال الفترة الماضية.

وقال النائب عامر الفايز لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) إن مجلس النواب تحرك لجمع ١٠٠ توقيع بشأن ميناء مبارك، إلا أن نهاية سنته التشريعية حالت دون ذلك. ولفت إلى أن المشروع الكويتي يلقى العراقيين، مشيراً إلى أن الكويتيين يتعاملون بـ"سلبية" في جميع الملفات مع العراق.

وتقول الخارجية إن هناك لجنة وزارية متفق عليها بين العراق والكويت، هي

العراقية في خور عبد الله مع العراق على تلافي أي مشاكل تحصل بشأن المشاريع الملاحية بين البلدين.

وأشار المؤمن إلى أنه "من المهم أن يكون التنسيق والتعاون بين العراق والكويت في درجات عالية بشأن المياه الإقليمية المشتركة وحرية البواخر بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين".

وكانت مصادر مسؤول في وزارة الخارجية الكويتية، قد نفت في تصريحات نقلتها صحيفة "الوطن" الكويتية شبه الرسمية نية الكويت توسيع ميناء مبارك الكبير. ويعتقد مراقبون أن إثارة هكذا مواضع خلال الفترة الحالية من شأنها إعادة التوتر بين الجانبين، بعد أن تحسنت العلاقات نسبيًا خلال الفترة الماضية.

الى تلك حذر برلمانيون وخبراء عراقيون من اشتعال فتيل أزمة بين الكويت والعراق على خلفية اعتراض السلطات الكويتية بإنشاء ميناء "مبارك" بالقرب من المياه العراقية.

المشاريع الخدمية خاصة في الملاحة أشهر الماضية". وأضاف جبار أن "تحويل الشركات الأهلية للقائمة السوداء من أهم القرارات المهمة والحساسة والتي يفترض أن تشكل لجنة عليا تقوم بتنفيذ المشاريع ووضعها في القائمة السوداء، مؤكداً أن الشركات الأجنبية غير مشمولة بعقوبة تحويلها للقائمة السوداء.

وقال المدير المفوض لشركة السماء العراقية راشد جبار لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) إن "الوزارات الحكومية تتعامل بمزاجية في محاسبة الشركات العراقية التي تتأخر في تنفيذ

المشاريع الخدمية خاصة في الملاحة أشهر الماضية". وأضاف جبار أن "تحويل الشركات الأهلية للقائمة السوداء من أهم القرارات المهمة والحساسة والتي يفترض أن تشكل لجنة عليا تقوم بتنفيذ المشاريع ووضعها في القائمة السوداء، مؤكداً أن الشركات الأجنبية غير مشمولة بعقوبة تحويلها للقائمة السوداء.

وقال المدير المفوض لشركة السماء العراقية راشد جبار لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) إن "الوزارات الحكومية تتعامل بمزاجية في محاسبة الشركات العراقية التي تتأخر في تنفيذ

شركات محلية تطالب بالتعامل مع مثيلاتها الأجنبية أسوة بالمحلية

وزارة التخطيط بمنع هذا العدد من الشركات ووضعها في القائمة السوداء. وتكررت دائمة تسجيل الشركات في وزارة التجارة في وقت سابق أن أرباح خديمة فيها ما يقارب ٥٠٠ شركة كل سنة يعني تسبب خسارة مالية فاحدة لأصحاب الشركات.

وأعلنت وزارة التجارة في بداية الشهر الجاري عن أنها سجلت ١٤٤ شركة أجنبية راغبة في العمل في العراق خلال عام ٢٠١٠.

بدره قال المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عبد الزهرة الهذالوي لـ(أكانبوز) إن عدداً كبيراً من الشركات التي تحولت على

تجارية عامة مسجلة لدى دائرة تسجيل الشركات. بدوره قال صاحب شركة الحضارة الأهلية صبار العكيلي لـ(أكانبوز) إن "قرار مجلس رئاسة الوزراء الأخير ذي الرقم ١٠٨ لعام ٢٠١٠ القاضي بتحويل الشركات الأهلية حصراً إلى القائمة السوداء في حال تأخرت في تنفيذ المشاريع قراراً غير صائباً".

وأوضح العكيلي أن "هناك أسباباً قانونية تفرص التأخير في تنفيذ المشاريع الرئيسية أما أن يكون المشروع غير متكامل أو تتأخر الجهة المستفيدة من المشروع في تقديم السلف أو أن تكون هناك ارتباطات لبعض الوزارات

المشاريع الخدمية خاصة في الملاحة أشهر الماضية". وأضاف جبار أن "تحويل الشركات الأهلية للقائمة السوداء من أهم القرارات المهمة والحساسة والتي يفترض أن تشكل لجنة عليا تقوم بتنفيذ المشاريع ووضعها في القائمة السوداء، مؤكداً أن الشركات الأجنبية غير مشمولة بعقوبة تحويلها للقائمة السوداء.

وقال المدير المفوض لشركة السماء العراقية راشد جبار لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) إن "الوزارات الحكومية تتعامل بمزاجية في محاسبة الشركات العراقية التي تتأخر في تنفيذ

المشاريع الخدمية خاصة في الملاحة أشهر الماضية". وأضاف جبار أن "تحويل الشركات الأهلية للقائمة السوداء من أهم القرارات المهمة والحساسة والتي يفترض أن تشكل لجنة عليا تقوم بتنفيذ المشاريع ووضعها في القائمة السوداء، مؤكداً أن الشركات الأجنبية غير مشمولة بعقوبة تحويلها للقائمة السوداء.

القائمة السوداء هناك حجج قانونية يبررها مكتب المفتش العام نمنعها عن العمل". ونوه إلى أن "شركات محلية وأجنبية وفروع شركات أجنبية أخذت الصدارة في تحويلها للقوائم السوداء وهي قرارات لا تأتي بما لم يتم تحذير الشركة أكثر من مرتين".

وبين أن وزارة التخطيط لديها إحصائية نهائية بشأن عدد الشركات التي تم تحويلها للقائمة السوداء في الأشهر الأربعة الماضية إذ بلغت ٤٢٣ شركة متنوعة العمل التجاري والاقتصادي.

وللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٣ تقوم

في تنفيذ المشروع". وأشار إلى أن "قرار القائمة السوداء وتحويل أكثر من ٤٠٠ شركة للقائمة السوداء في عموم الوزارات وكل وزارة خديمة فيها ما يقارب ٥٠٠ شركة كل سنة يعني تسبب خسارة مالية فاحدة لأصحاب الشركات".

وأعلنت وزارة التجارة في بداية الشهر الجاري عن أنها سجلت ١٤٤ شركة أجنبية راغبة في العمل في العراق خلال عام ٢٠١٠.

بدره قال المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عبد الزهرة الهذالوي لـ(أكانبوز) إن عدداً كبيراً من الشركات التي تحولت على

تجارية عامة مسجلة لدى دائرة تسجيل الشركات. بدوره قال صاحب شركة الحضارة الأهلية صبار العكيلي لـ(أكانبوز) إن "قرار مجلس رئاسة الوزراء الأخير ذي الرقم ١٠٨ لعام ٢٠١٠ القاضي بتحويل الشركات الأهلية حصراً إلى القائمة السوداء في حال تأخرت في تنفيذ المشاريع قراراً غير صائباً".

وأوضح العكيلي أن "هناك أسباباً قانونية تفرص التأخير في تنفيذ المشاريع الرئيسية أما أن يكون المشروع غير متكامل أو تتأخر الجهة المستفيدة من المشروع في تقديم السلف أو أن تكون هناك ارتباطات لبعض الوزارات

المشاريع الخدمية خاصة في الملاحة أشهر الماضية". وأضاف جبار أن "تحويل الشركات الأهلية للقائمة السوداء من أهم القرارات المهمة والحساسة والتي يفترض أن تشكل لجنة عليا تقوم بتنفيذ المشاريع ووضعها في القائمة السوداء، مؤكداً أن الشركات الأجنبية غير مشمولة بعقوبة تحويلها للقائمة السوداء.

وقال المدير المفوض لشركة السماء العراقية راشد جبار لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) إن "الوزارات الحكومية تتعامل بمزاجية في محاسبة الشركات العراقية التي تتأخر في تنفيذ

المشاريع الخدمية خاصة في الملاحة أشهر الماضية". وأضاف جبار أن "تحويل الشركات الأهلية للقائمة السوداء من أهم القرارات المهمة والحساسة والتي يفترض أن تشكل لجنة عليا تقوم بتنفيذ المشاريع ووضعها في القائمة السوداء، مؤكداً أن الشركات الأجنبية غير مشمولة بعقوبة تحويلها للقائمة السوداء.

وقال المدير المفوض لشركة السماء العراقية راشد جبار لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) إن "الوزارات الحكومية تتعامل بمزاجية في محاسبة الشركات العراقية التي تتأخر في تنفيذ

المشاريع الخدمية خاصة في الملاحة أشهر الماضية". وأضاف جبار أن "تحويل الشركات الأهلية للقائمة السوداء من أهم القرارات المهمة والحساسة والتي يفترض أن تشكل لجنة عليا تقوم بتنفيذ المشاريع ووضعها في القائمة السوداء، مؤكداً أن الشركات الأجنبية غير مشمولة بعقوبة تحويلها للقائمة السوداء.

وقال المدير المفوض لشركة السماء العراقية راشد جبار لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) إن "الوزارات الحكومية تتعامل بمزاجية في محاسبة الشركات العراقية التي تتأخر في تنفيذ

المشاريع الخدمية خاصة في الملاحة أشهر الماضية". وأضاف جبار أن "تحويل الشركات الأهلية للقائمة السوداء من أهم القرارات المهمة والحساسة والتي يفترض أن تشكل لجنة عليا تقوم بتنفيذ المشاريع ووضعها في القائمة السوداء، مؤكداً أن الشركات الأجنبية غير مشمولة بعقوبة تحويلها للقائمة السوداء.

وقال المدير المفوض لشركة السماء العراقية راشد جبار لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) إن "الوزارات الحكومية تتعامل بمزاجية في محاسبة الشركات العراقية التي تتأخر في تنفيذ

المشاريع الخدمية خاصة في الملاحة أشهر الماضية". وأضاف جبار أن "تحويل الشركات الأهلية للقائمة السوداء من أهم القرارات المهمة والحساسة والتي يفترض أن تشكل لجنة عليا تقوم بتنفيذ المشاريع ووضعها في القائمة السوداء، مؤكداً أن الشركات الأجنبية غير مشمولة بعقوبة تحويلها للقائمة السوداء.

وقال المدير المفوض لشركة السماء العراقية راشد جبار لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) إن "الوزارات الحكومية تتعامل بمزاجية في محاسبة الشركات العراقية التي تتأخر في تنفيذ

المشاريع الخدمية خاصة في الملاحة أشهر الماضية". وأضاف جبار أن "تحويل الشركات الأهلية للقائمة السوداء من أهم القرارات المهمة والحساسة والتي يفترض أن تشكل لجنة عليا تقوم بتنفيذ المشاريع ووضعها في القائمة السوداء، مؤكداً أن الشركات الأجنبية غير مشمولة بعقوبة تحويلها للقائمة السوداء.

وقال المدير المفوض لشركة السماء العراقية راشد جبار لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) إن "الوزارات الحكومية تتعامل بمزاجية في محاسبة الشركات العراقية التي تتأخر في تنفيذ

المشاريع الخدمية خاصة في الملاحة أشهر الماضية". وأضاف جبار أن "تحويل الشركات الأهلية للقائمة السوداء من أهم القرارات المهمة والحساسة والتي يفترض أن تشكل لجنة عليا تقوم بتنفيذ المشاريع ووضعها في القائمة السوداء، مؤكداً أن الشركات الأجنبية غير مشمولة بعقوبة تحويلها للقائمة السوداء.

وقال المدير المفوض لشركة السماء العراقية راشد جبار لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) إن "الوزارات الحكومية تتعامل بمزاجية في محاسبة الشركات العراقية التي تتأخر في تنفيذ

المشاريع الخدمية خاصة في الملاحة أشهر الماضية". وأضاف جبار أن "تحويل الشركات الأهلية للقائمة السوداء من أهم القرارات المهمة والحساسة والتي يفترض أن تشكل لجنة عليا تقوم بتنفيذ المشاريع ووضعها في القائمة السوداء، مؤكداً أن الشركات الأجنبية غير مشمولة بعقوبة تحويلها للقائمة السوداء.

وقال المدير المفوض لشركة السماء العراقية راشد جبار لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) إن "الوزارات الحكومية تتعامل بمزاجية في محاسبة الشركات العراقية التي تتأخر في تنفيذ

المشاريع الخدمية خاصة في الملاحة أشهر الماضية". وأضاف جبار أن "تحويل الشركات الأهلية للقائمة السوداء من أهم القرارات المهمة والحساسة والتي يفترض أن تشكل لجنة عليا تقوم بتنفيذ المشاريع ووضعها في القائمة السوداء، مؤكداً أن الشركات الأجنبية غير مشمولة بعقوبة تحويلها للقائمة السوداء.

وقال المدير المفوض لشركة السماء العراقية راشد جبار لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) إن "الوزارات الحكومية تتعامل بمزاجية في محاسبة الشركات العراقية التي تتأخر في تنفيذ

المشاريع الخدمية خاصة في الملاحة أشهر الماضية". وأضاف جبار أن "تحويل الشركات الأهلية للقائمة السوداء من أهم القرارات المهمة والحساسة والتي يفترض أن تشكل لجنة عليا تقوم بتنفيذ المشاريع ووضعها في القائمة السوداء، مؤكداً أن الشركات الأجنبية غير مشمولة بعقوبة تحويلها للقائمة السوداء.

وقال المدير المفوض لشركة السماء العراقية راشد جبار لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) إن "الوزارات الحكومية تتعامل بمزاجية في محاسبة الشركات العراقية التي تتأخر في تنفيذ

المشاريع الخدمية خاصة في الملاحة أشهر الماضية". وأضاف جبار أن "تحويل الشركات الأهلية للقائمة السوداء من أهم القرارات المهمة والحساسة والتي يفترض أن تشكل لجنة عليا تقوم بتنفيذ المشاريع ووضعها في القائمة السوداء، مؤكداً أن الشركات الأجنبية غير مشمولة بعقوبة تحويلها للقائمة السوداء.

وقال المدير المفوض لشركة السماء العراقية راشد جبار لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) إن "الوزارات الحكومية تتعامل بمزاجية في محاسبة الشركات العراقية التي تتأخر في تنفيذ

المشاريع الخدمية خاصة في الملاحة أشهر الماضية". وأضاف جبار أن "تحويل الشركات الأهلية للقائمة السوداء من أهم القرارات المهمة والحساسة والتي يفترض أن تشكل لجنة عليا تقوم بتنفيذ المشاريع ووضعها في القائمة السوداء، مؤكداً أن الشركات الأجنبية غير مشمولة بعقوبة تحويلها للقائمة السوداء.

وقال المدير المفوض لشركة السماء العراقية راشد جبار لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) إن "الوزارات الحكومية تتعامل بمزاجية في محاسبة الشركات العراقية التي تتأخر في تنفيذ

المشاريع الخدمية خاصة في الملاحة أشهر الماضية". وأضاف جبار أن "تحويل الشركات الأهلية للقائمة السوداء من أهم القرارات المهمة والحساسة والتي يفترض أن تشكل لجنة عليا تقوم بتنفيذ المشاريع ووضعها في القائمة السوداء، مؤكداً أن الشركات الأجنبية غير مشمولة بعقوبة تحويلها للقائمة السوداء.

وقال المدير المفوض لشركة السماء العراقية راشد جبار لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) إن "الوزارات الحكومية تتعامل بمزاجية في محاسبة الشركات العراقية التي تتأخر في تنفيذ

المشاريع الخدمية خاصة في الملاحة أشهر الماضية". وأضاف جبار أن "تحويل الشركات الأهلية للقائمة السوداء من أهم القرارات المهمة والحساسة والتي يفترض أن تشكل لجنة عليا تقوم بتنفيذ المشاريع ووضعها في القائمة السوداء، مؤكداً أن الشركات الأجنبية غير مشمولة بعقوبة تحويلها للقائمة السوداء.

وقال المدير المفوض لشركة السماء العراقية راشد جبار لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) إن "الوزارات الحكومية تتعامل بمزاجية في محاسبة الشركات العراقية التي تتأخر في تنفيذ

المشاريع الخدمية خاصة في الملاحة أشهر الماضية". وأضاف جبار أن "تحويل الشركات الأهلية للقائمة السوداء من أهم القرارات المهمة والحساسة والتي يفترض أن تشكل لجنة عليا تقوم بتنفيذ المشاريع ووضعها في القائمة السوداء، مؤكداً أن الشركات الأجنبية غير مشمولة بعقوبة تحويلها للقائمة السوداء.

وقال المدير المفوض لشركة السماء العراقية راشد جبار لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) إن "الوزارات الحكومية تتعامل بمزاجية في محاسبة الشركات العراقية التي تتأخر في تنفيذ

المشاريع الخدمية خاصة في الملاحة أشهر الماضية". وأضاف جبار أن "تحويل الشركات الأهلية للقائمة السوداء من أهم القرارات المهمة والحساسة والتي يفترض أن تشكل لجنة عليا تقوم بتنفيذ المشاريع ووضعها في القائمة السوداء، مؤكداً أن الشركات الأجنبية غير مشمولة بعقوبة تحويلها للقائمة السوداء.

وقال المدير المفوض لشركة السماء العراقية راشد جبار لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) إن "الوزارات الحكومية تتعامل بمزاجية في محاسبة الشركات العراقية التي تتأخر في تنفيذ

اتحاد الصناعات: توقف أكثر من ٩٥% من المشاريع

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أكد اتحاد الصناعات العراقية توقف أكثر من ٩٥ بالمئة من المشاريع الصناعية العراقية الخاصة بعد العام ٢٠٠٣، عازياً السبب إلى التدهور الأمني وانقطاع التيار الكهربائي، وعدم تفعيل بعض القوانين الاقتصادية التي شرعها البرلمان العراقي، فيما دعا إلى وضع ضوابط لعملية الاستيراد والتصدير ليكون المنتج المحلي قادراً على منافسة الإنتاج الأجنبي. وقال رئيس اتحاد الصناعات العراقية هاشم دنون لـ "السومرية نيوز" إن المشاريع الصناعية ضمن القطاع الخاص في العراق والبالغ عددها أكثر من ٤٠ ألف مشروع مسجل لدى الاتحاد توقفت بنسبة ٩٥ إلى ٩٠٪ بعد عام ٢٠٠٣، مبيناً أن التوقف قبل العام ٢٠٠٣ كان يتراوح بين ٧٠ إلى ٧٥٪.

وعزا دنون أسباب توقف المشاريع الصناعية إلى "التدهور الأمني الذي شهدته البلاد خلال الأعوام الماضية، وقلّة الطاقة الكهربائية"، مشيراً إلى أن "مجلس النواب العراقي شرع خلال العام ٢٠١٠، أربعة قوانين مهمة وهي حماية المستهلك العراقي وقانون حماية المنتج العراقي وقانون المنافسة ومنع الاحتكار والتعريف الكمركية".

وأضاف دنون أن تلك المشاريع التي من شأنها تطوير الاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع الخاص بشكل خاص ولم تنفذ من قبل أي مؤسسة أو وزارة لذلك بقيت معلقة ولم تطبق على أرض الواقع، فضلاً عن وجود محاولات لإيقاف التعريفية الكمركية من قبل وزارة المالية".

وتابع دنون أن "القوانين لا تلغي الا بقوانين أخرى تصدر من قبل مجلس النواب العراقي"، لافتاً إلى أن "المشاريع الصناعية لا تحتاج إلى أموال لتشغيلها بقدر ما تحتاج إلى بنية تحتية من كهرباء وماء وخدمات أخرى متعلقة بتشغيل هذه المشاريع".

ودعا رئيس اتحاد الصناعات العراقية إلى ضرورة "ضوابط لعملية الاستيراد والتصدير ليكون المنتج المحلي قادراً على منافسة الإنتاج الأجنبي".

وكان وزير الصناعة السابق فوزي حريري أكد في وقت سابق أن ما يقارب من ٩٩٪ من الصناعة في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مرت في حالة جمود، مؤكداً أن معظم القطاعات دمرت ونهبت أو أغلقت.

اسعار المواد الغذائية		
المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٢٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	١/٤ كغم	١,٥٠٠
شاي نقاعة	١/٤ كغم	١,٥٠٠
شاي عطور	١/٤ كغم	١,٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠

اسعار السكاكر (كلون)		
المادة	الكمية	السعر بالدينار
اسبين	٦,٠٠٠	
بن	٣,٥٠٠	
ميامي	٤,٠٠٠	
غمدان	٣,٧٥٠	
دقوف	١٠,٥٠٠	
دنهل	١٦,٠٠٠	
كلواز	٥,٧٥٠	
جيتانز	٧,٥٠٠	

اسعار اللحوم		
المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار العملات مقابل الدينار العراقي		
العملة	السعر بالدينار	العملة
يورو	١٤٦٠	دينار اردني
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي
جنيته استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي
ين ياباني	١٥	ليرة سوري
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية
تومان ايراني		

جدول باسعار الفواكه والخضراوات		
المادة	السعر بالدينار	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل
ليمون مستورد	١٠٠٠	بانجانجان
رمان	١٠٠٠	شجر
لانكي	١٢٥٠	بصل بانواعه
نفاخ	١٥٠٠	بطاطا
موز	١٥٠٠	ياميا
نارنج	١٢٥٠	

أسعار المواد الانشائية		
نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٥٥,٠٠٠
الرمل	٣م ١٥	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	٣م ١٥	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيشي ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠